

أصدر كتاباً مميّزاً بالإنجليزية بعنوان «الشريعة والديمقراطية والدستور الكويتي»

د. إبراهيم الدعيح يصحح المفاهيم المغلوطة لدى العالم والغرب عن الإسلام

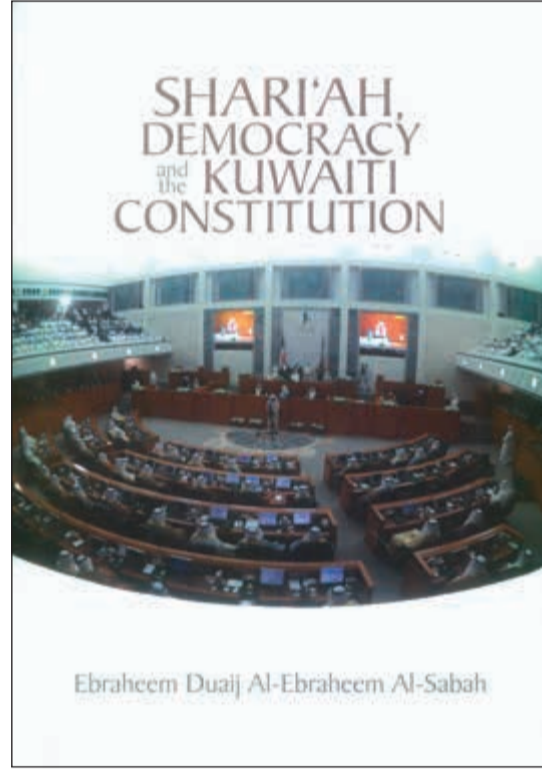
الكتاب تضمن سرداً للتطور الدستوري في الكويت منذ نشأتها وتولي آل الصباح مقاليد الحكم

مقارنة بين مفهوم السيادة في الغرب والإسلام.. واستشهاد بأراء كثير من المفكرين الغرب عن الإسلام من حيث المبادئ والأفكار

المؤلف تناول موضوع الشريعة والدستور من عدة جهات نظر كويتية وقضية الشريعة وحقوق المرأة



... وغلاف كتاب «حوار بين الشريعة والديمقراطية»



غلاف كتاب «الشريعة والديمقراطية والدستور الكويتي» باللغة الإنجليزية

العربي وفي هذا الصدد يتدرج المؤلف في سرد البنين الدستوري للعمل الدستوري منذ حقبة السلطنة العثمانية مروراً بتأثير الإمبراطورية العثمانية في الأقاليم العربية، وانتهاءً إلى ما آلت إليه الأوضاع الدستورية في الدول العربية.

أما الفصل الرابع فيطرح سرداً للتطور الدستوري في الكويت، منذ نشأة الكويت وتولي آل الصباح مقاليد الحكم في البلاد، مروراً بتقديم لحة تاريخية عن الكويت وعوامل التغيير الاجتماعي فيها ومرحلة إنشاء المجالس الاستشارية والتشريعية وانشاء الجمعية التأسيسية بعد الاستقلال في عام 1961 وانتهاء بدستور 11 نوفمبر 1962 والنظام السياسي والاجتماعي الكويتي. وفي الفصل الخامس يتساءل المؤلف هل يتوافق الدستور الكويتي مع الشريعة؟ وفي معرض الإجابة عن هذا التساؤل، يتطرق الكاتب المؤلف إلى علاقة الشريعة بالسيادة والنظام السياسي ويشرح مفهوم رئاسة الدولة والخلافة والنظام الوراثي ويعقد مقارنة بين مفهوم السيادة في كل من الإسلام والغرب كما يتطرق المؤلف إلى مفهوم الشورى والمساواة وحقوق المرأة والحرية والردة. ويتضمن الفصل السادس بحثاً للشريعة والدستور الكويتي من حيث النظرية والتطبيق، ويغطي هذا البحث الجدل القائم حول إعادة تشكيل القوانين مع تناول مفاهيم الحرية والمساواة والديمقراطية والشورى، حكماً يلقي الضوء على فكرة المساواة «الحسنة».

ويتناول الفصل السابع مرة أخرى موضوع الشريعة والدستور ولكن من عدة جهات نظر كويتية كما يتناول المؤلف قضية الشريعة وحقوق المرأة.

وفي الفصل الثامن والأخير يلقي المؤلف الضوء على اللجنة العليا للعمل على استكمال أحكام الشريعة الإسلامية ودورها في الإعداد لتطبيق أحكام الشريعة.

الخلاصة:

يضع المؤلف هذا الكتاب بين يدي القارئ بغير اللغة العربية شارحاً وجهات نظره فيما يتعلق بإيضاح المفاهيم الصحيحة للدين الإسلامي الحنيف أملاً أن يساهم هذا الكتاب في تغيير نظرة الغرب والعالم إلى الإسلام والحضارة الإسلامية التي شابهها الكثير من سوء الفهم واللغظ جراء ما تقوم به الجماعات المتطرفة من أعمال لا تنتهي إلى جوهر الإسلام.



الشيخ د. إبراهيم الدعيح

صدر حديثاً للشيخ د. إبراهيم الدعيح كتاب «الشريعة والديمقراطية والدستور الكويتي» باللغة الإنجليزية «Shari'ah and Democracy and the Kuwaiti Constitution» ويرتكز الكتاب على رسالة المؤلف والتي حاز من خلالها على درجة الدكتوراه من جامعة برمنغهام البريطانية عام 1999م، وقد ارتأت أن يخرج هذا الكتاب إلى النور باللغة الإنجليزية، بعد أن صدر سابقاً باللغة العربية، وصولاً إلى تحقيق المبتغي الأساسي منه، ألا وهو أن يمثل أداة لتصويب المفاهيم المغلوطة السائدة لدى الغرب، والعالم بصفة عامة، عن الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية السليمة، وإيضاح المعاني السامية لديننا الحنيف ومقارنتها بآري المعايير الإنسانية والأخلاقية للبشرية جمعاء، كما يهدف المؤلف إلى درء الخلط الذي أحدثته

ظهور جماعات متطرفة في مفهوم الإسلام، في محاولة منه لتفتيق الفكر العالمي من الشوائب التي علقت به جراء ذلك الخلط، وتخليص الدين مما اعتراه من تشويه بصورته لدى الأذهان في العديد من أنحاء العالم نتيجة لظهور تلك الجماعات.

ويتصدى الفصل الأول من الكتاب للتعريف بمفهوم الشريعة والدستور، والمفاهيم المتعلقة بهما، فضلاً عن علاقة كل مفهوم منهما بالآخر، وصولاً إلى تأكيد درجة التوافق بين الشريعة والدستور الكويتي، وفي هذا السياق يفرّد المؤلف سرداً معاني بعض المصطلحات التي تتصل بهذين المفهومين، وفي مقدمتها السنّة والحديث، والفقه والفقهاء والعلماء، ومفهوم الفتوى والاجتهاد والمشرع والقياس والاجماع وغيرها من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الشريعة وعلاقتها بالدستور.

ويتطرق الفصل الثاني من الكتاب إلى نظرية الدستور الإسلامي، حيث يرى عدد من العلماء والمؤرخين أن المفاهيم الدستورية ليست غريبة عن لب الإسلام، بل أنهم يعتقدون أن أول دستور، أي الوثيقة القانونية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والحكوم، وضع بعد هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة مباشرة، وهي الوثيقة التي سميت «بعهد أمان المدينة»، وفي هذا المضمار، يستشهد الكاتب بما يراه العديد من المفكرين العرب من ثراء يميز التراث الإسلامي من حيث المبادئ والأفكار التي تتصل بشكل مباشر بالعمل الدستوري حيث يستند المفكرون العرب في دفاعهم عن هذا الرأي إلى ما يتضمّنه الإسلام من مبدأ «الشورى» الذي يضيء الديمقراطية في الفكر الغربي. ويلقي الفصل الثالث الضوء على النهج الدستوري في العالم

الشيخ د. إبراهيم الدعيح في سطور

وكيل مساعد للشؤون السياسية والقانونية في الديوان الأميري في الفترة من 1975 إلى 1983، ومدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بدرجة وكيل وزارة في الفترة من 1983 إلى 1988، ورئيس الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالدرجة الممتازة في الفترة من 1988 إلى 1991، ومحافظ الجبراء بدرجة وزير في الفترة من 1991 إلى 1999، كما مكّلت الكويت في العديد من الهيئات والمنظمات والمؤتمرات الدولية والعربية والإقليمية.

الدكتور الشيخ إبراهيم الدعيح إبراهيم الصباح من مواليد الكويت في 14/3/1946، حصل على درجة الليسانس في العلوم القانونية والإدارية من الجامعة اللبنانية سنة 1968، والماجستير في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية سنة 1973، والدكتوراه في الدراسات الإسلامية «دراسة سياسية دستورية شرعية، من جامعة برمنغهام - بريطانيا 1999». شغل وظيفة مدير إدارة الشؤون السياسية والقانونية في الديوان الأميري في الفترة من 1968 إلى 1975.

اختيار 600 موظف بـ «الخدمات» لمنحهم «درجات»

فرج ناصر أكدّت وكيلة وزارة الخدمات فحينة السبيعي أنه جار تقييم موظفي الوزارة لمنح المستحقين منهم الدرجات بالاختيار خلال الفترة المقبلة.

وأضافت أن الدرجات بالاختيار قد تمنح للذين تتطابق عليهم شروط ديوان الخدمة المدنية وكذلك اللوائح الخاصة بوزارة الخدمات، وجرّ حصر المستحقين لهذه الدرجات من خلال تقييمهم

الحمد: الحكومة الجديدة تواجه تحديات كبيرة

السابق جمال الحربي ووزير الإسكان ياسر أبل والذين حققا الكثير من التقدم في مجال عمل وزارتهما على مستوى محاربة الفساد وحسن التخطيط. وأكد أن دخول وجوه جديدة إلى الحكومة يبعث على الأمل والتفاؤل وخاصة شخصية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح الذي طرح رؤيته وبرنامجه منذ فترة بما يخص التنمية الحقيقية من مشاريع ضخمة مثل مدينة الحرير وربط الجزر الكويتية، بالإضافة إلى برامج التنمية البشرية وطبيعة العلاقات مع دول الجوار والتي يجب أن تسبق مرحلة التنمية المادية، موضحاً أنه كان من أوائل من



م. أحمد الحمد

قال مرشح مجلس الأمة السابق م. أحمد الحمد إنه من المبكر الحكم على التشكيلة الحكومية الجديدة بما فيها من وجوه جديدة أو قديمة وما صاحبها من انتقادات وتخوفات وترقب، مشدداً على ضرورة إعطاء الحكومة الجديدة الفرصة الكافية لتقديم برنامجهما وتبدأ العمل على أساسه بما يحدد نجاحها أو فشلها كما فشلت سابقتها. وأضاف الحمد أنه لا يمكن التكهّن بآداء ومستوى التشكيلة الجديدة للحكومة قبل فترة من الوقت، خاصة أنها تواجه تحديات كبيرة وأمامها ملفات ضخمة استعصت على الحكومات التي سبقتها، متحفظاً على خروج بعض الوزراء المجتهدين من الحكومة مثل وزير الصحة

«المحاسبة» يحظر قبول أو طلب هدايا لموظفيه

وقال الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على الجهات المستقلة عبدالعزيز الهولي أن القرار تضمن 6 بنود أولها حظر قبول أو طلب أية هدية أو خدمة أو ضيافة أو مزايا أخرى لموظفي الديوان ويشمل ذلك المبالغ النقدية أو ما يعادلها في بطاقات الدفع وبطاقات الهدايا والتسهيلات والتخفيضات وكافة أشكال الخدمات بما في ذلك المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المجانية، بالإضافة إلى تذاكر السفر المجانية وخدمات العلاج المجاني وكل ما يقدم على سبيل المجاملة مهما كانت قيمته المادية أو



عبدالعزیز الهولي

أصدر ديوان المحاسبة قراراً بشأن قواعد قبول موظفي الديوان للهدايا والخدمات التي تقدم لموظفيهم بحكم وظائفهم استناداً لقانون ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته والمرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية وتعديلاته وقرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (9) لسنة 2007 بإصدار دليل أخلاقيات مهنة التدقيق بالإضافة إلى تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 2012 بشأن توجيهات وإرشادات السلوك لموظفي الجهات الحكومية.

ZAIN

أول جهاز ذكي بتقنية AI

استمتع بـ **HUAWEI Mate10 Pro**

واحصل على جهاز ذكي مجاناً مع باقة الدفع الآجل الجديدة

أداء فائق الذكاء

5,000 دقيقة محادثة

500GB تخزين LTE-A

30 يومًا مجانيًا

HUAWEI

زین - عالم جميل